السورية ومؤلة في الوقت نفسه للملك فيصل، لأنه تبين عملياً أن مصالح الدول الكبرى هي أكبر من أماني الشعوب السورية التي ظنت لفترة أنها ستبقى متحدة فيما بينها كما كان عليه الحال زمن الدولة العثمانية، ولكن تحت ظل تاج عربي. وكانت ردود الفعل الفلسطينية أكثر بروزاً لمعرفة الفلسطينيين حقيقة ما سيترتب على تنفيذ مقررات «سان ريمو» لا سيما على صعيد المطامع الصهيونية في الأراضي المقدسة، ولهذا قامت فئات الشعب الفلسطيني بمختلف مناحيه ومذاهبه محتجة على تلك المقررات، فاجتمعت الجمعية الاسلامية ــ المسيحية في القدس وقررت رعاية المؤتمر الفلسطيني الذي يعقد في ١٤ أيار (مايو) ١٩٢٠، وبالمناسبة أصدرت الجمعية احتجاجاً على مقررات مؤتمر الصلح في «سان ريمو» «لما فيه من الاجحاف بحقوقنا المقدسة ونعلن أننا لا نتخلى عن مطالبنا المنحصرة باستقلال سوريا المتحدة من طوروس إلى رفح ورفض الهجرة الصهيونية بصورة قطعية وعدم فصل فلسطين عن سوريا... لأن فصل فلسطين عن سوريا يضر بمصالح البلاد الاقتصادية والعمرانية وبمصالح الوطنيين القومية والوطنية... ولأن الهجرة اليهودية ستزيد النفور وتسبب المجاعات وتؤهل البلاد إلى حالة الثورة، والشغب الدائم...»[٢٤] وكانت الجمعية الإسلامية ــ المسيحية قد وجهت هذا الاحتجاج إلى مؤتمر الصلح للنظر في مطالبها.

إضافة إلى ذلك، قدمت بعض القوى السياسية الفلسطينية(*) مذكرة إلى رئاسة المؤتمر السوري العام، في ١٥ أيار (مايو) ١٩٢٠، أشارت فيها إلى أن قرار مؤتمر سان ريمو هو الظلم كله «وأننا نعلم العلم اليقين بأن هذا القرار هو ليس بالقرار الذي كان يجب على مؤتمر الصلح أن يتخذه في شأننا بعد أن عملنا مع الحلفاء من الحسنى ما عملنا وساعدناهم حتى بالقيام على الدولة التركية التي تربطنا واياها روابط متينة، ففصمنا تلك الروابط وثرنا عليها طمعاً بالاستقلال الذي نرى اليوم أن الحلفاء الذين وعدونا به حين احتاجونا يريدون أن يحرمونا منه حين آن زمانه». وجاء في المذكرة أن الفلسطينيين قرروا عقد مؤتمر عام، غير أن السلطات البريطانية منعت انعقاده، ولهذا فإن الممثلين الفلسطينيين طلبوا من رئاسة المؤتمر السوري العام تشكيل وفد فلسطيني للذهاب إلى أوروبا «وأننا نرجو من هذا الوفد أن يهتم في رفض المهاجرة اليهودية رفضاً باتاً مع رد وعد بلفور القائل بانشاء وطن قومي لبني اسرائيل في فلسطين وطن العرب»[٢٥].

ومما زاد في استياء الشعب الفلسطيني بخاصة، والعربي بعامة، هو القرار الصادر عن الحكومة البريطانية والذي قضى بتعيين الصهيوني هربرت صموئيل أول مندوب سام بريطاني على فلسطين. وكان الجنرال اللنبي قد أرسل برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية، في ٦ أيار (مايو) ١٩٢٠، اثر تعيين صموئيل، أشار فيها إلى أن هذا القرار سيكون له ردود فعل عنيفة من قبل المسلمين والمسيحيين ضد اليهود في فلسطين. ومما ذكره أنه «بصدد الأثر على أبناء البلد اعتقد بأن تعيين الحاكم الأول يهودياً سيكون بالغ الخطورة. فقد سبق وأصبح السكان المحمديون في حالة هياج كبير انطلاقاً من الأنباء القائلة بأن تصريح المستر بلفور سيشتمل على معاهدة السلام. انهم سيعتبرون تعيين

(*) وقع على هذه المذكرة كل من: محمد اسحق درويش، رشيد الحاج ابراهيم، فخر الدين النشاشيبي، حافظ طوقان عبد القادر يوسف عبد الهادي وحيدر عبد الهادي.